

مفهوم المرونة في المعيار التخطيطي

أ.م.د. عبد الحسين عبد علي مريعي

الباحثة نور عطية داخل

مركز التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا/ جامعة بغداد

المقدمة:

تتطلب العملية التخطيطية للمدينة اعتماد المعايير التخطيطية القائمة لتلك المدينة وتفعيلها بغرض تحقيق اهداف الجانب الخدمي من هذه العملية، وبذلك تضمن الخطوة التخطيطية هذه تحديد قرارات منطقية تنجم عنها حلول تكاملية تتيح انجاح الجانب التخطيطي المنشود في المدينة المعنية.

ويتناول هذا البحث موضوع المعايير التخطيطية و العوامل الاساسية التي تسهم في تشكيل هذه المعايير و التي يجدر اخذها بنظر الاعتبار عند بناء المعيار التخطيطي او اعادة صياغته ليتلاءم والوقت الراهن بما ينسجم مع الاشتراطات المجتمعية والبيئية للمدينة حيث يتناول مفهوم المرونة باعتباره اهم هذه العوامل كما يتناول السياسات المعيارية و تحليل المرونة فيها بالإضافة الى طرح الدراسات التخطيطية و التي قدمت المعايير المحلية المعتمدة في العراق .

-مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في غياب مفهوم المرونة في المعايير المعتمدة وضعفه في التأثير على تخطيط المدينة

-فرضية البحث:

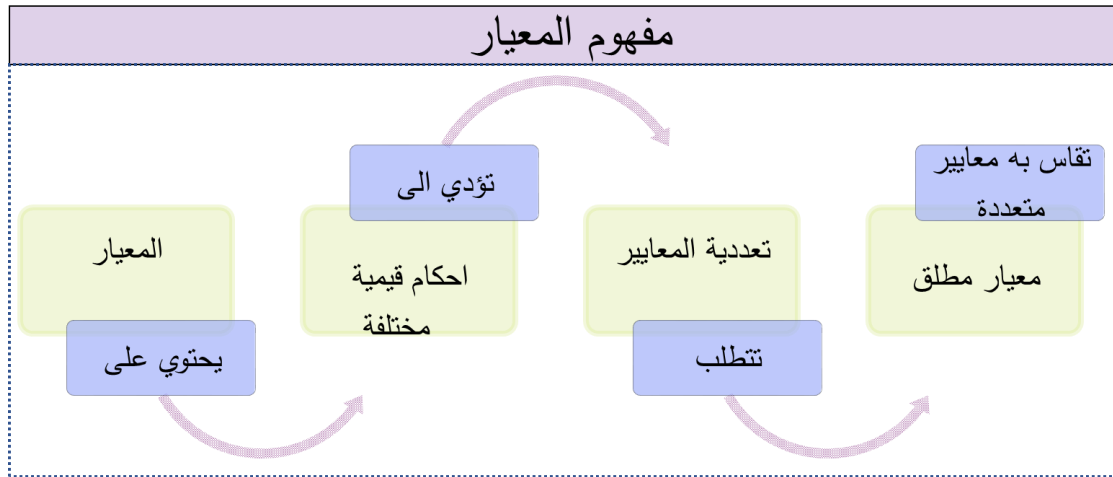
يفترض البحث ان تهميش مفهوم المرونة يضعف فعالية المعيار التخطيطي

-هدف البحث:

ينطلق هدف البحث من بيان مفهوم المرونة ودوره في تشكيل المعيار التخطيطي

- مفهوم المعيار :

ويعرف هذا المفهوم لغوياً على انه شيء يتم تشكيله من قبل جهة او سلطة معتمدة و اعتباره بمثابة قاعدة لقياس الكمية او الوزن او المدى او القيمة او الجودة^١ كما يمكن تعريفه على انه وحدة القياس التي تستخدم بصورة رسمية او قانونية عند انتاج شيئاً ما ، فقد يمثل مستوى الجودة المقبولة لحالات معينة او مستوى السلوك المقبول اخلاقياً^٢ و يُعد مفهوم المعيار الفاصل الاساس لتقدير سواه من الاشياء فيكون محايداً بين جملة من القواعد و المبادئ و يُصاغ من الاحكام القيمية (Normative Judgements) ، و تقتضي ابستمولوجية المعيار كمفهوم امكانية تعدد المعايير نظراً لاختلاف الاحكام القيمية التي تدخل في صياغتها لذلك يتوجب حضور معيار مطلق تقاس من خلاله مجمل هذه المعايير المتعددة^٣.



شكل (١): يوضح مفهوم المعيار

المصدر: الباحثة بالاعتماد على الحصادي ، Oxford Advanced Learner's Dictionary ،
Merriam-Webster Dictionary.

-المعايير التخطيطية:

هي احدى الادوات التي تساعد على تشكيل المخططات بما يساهم في توفير كافة الانشطة والخدمات المطلوبة فتقوم برسم حدود دنيا وحدود قصوى نسبية^٤ تستخدم لتحديد الخدمات المقترح اسقاطها في بيئة معينة لجعلها ملائمة للعيش الكريم .

ويجدر الاشارة الى ان مفهوم المعايير التخطيطية هو مفهوم مختلف عن المؤشرات فالمعايير التخطيطية هي حدود مقترحة كوضع أفضل للشكل الواجب ان تكون عليه الخدمة بينما تمثل المؤشرات واقع الخدمات القائمة في بيئة معينة^٥ .

وتعد معايير التخطيط من المفاهيم الواسعة ذات الارتباط المهم بكل مراحل التخطيط بدءاً من مرحلة وضع الاهداف حتى المرحلة التصميمية المفصلة لجملة من الاسباب منها متابعتها لعمليات التوسع المستقبلي ومناطق التطوير وتكوينها لمورفولوجية المدينة واعتمادها الحلول المستدامة^٦ .

-مفهوم المرونة:

المرونة هو مصطلح تم ادراجه الى اللغة الانكليزية في بداية القرن السابع عشر من الفعل اللاتيني (resillire) بمعنى لينتفش او ليرتد^٧ وقد تم طرح هذا المفهوم بصورته الايكولوجية الوصفية لأول مرة من قبل (Crawford Holling) عام ١٩٧٣م كإشارة الى وضع التكيف مع البيئة وقد انتقل هذا المفهوم لاحقا الى الجوانب التصميمية والتخطيطية ، وقد عبر (Holling) عن مفهوم المرونة الحضرية على انها قدرة المدينة على ان تستوعب التغيرات وتواجهها وتقوم بالحفاظ على وظائفها ككل^٨ ويتداخل مفهومي المرونة والمتانة بحيث يستعملا بطريقة متبادلة رغم وجود اختلافات مهمة فيما بينها ، فالمرونة هي القدرة

على مقاومة التغيير دون حدوث نتائج عكسية غير مبررة فهي بذلك تقاوم التقادم المادي والبنوي اما المتانة فهي القدرة على استيعاب التغيير دون حدوث اختلافات كبيرة في الشكل المادي وهي بذلك تقاوم التقادم الوظيفي^٩ .

ووفقا لذلك فقد طرح Walker and Salt^{١٠} تفكير المرونة معتبرا اياه تفكير ضروري للتنمية المستدامة من خلال ربطه نظم تفكير المرونة بثلاثة مفاهيم :

١. المفهوم الاول : العيش و العمل في نظام اجتماعي مرتبط بنظام ايكولوجي

٢. المفهوم الثاني: الانظمة الاجتماعية والايكولوجية انظمة غير قابلة للتنبؤ بها

(Unpredictable system)

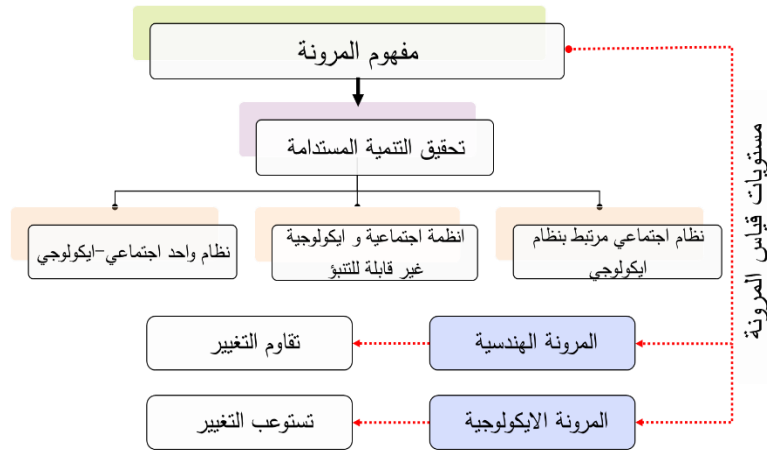
٣. المفهوم الثالث : تفكير المرونة يعطي نظام واحد هو نظام اجتماعي - ايكولوجي يرتبط بالزمان و المكان للتكيف مع المتغيرات الحاصلة و مجابهتها فالمرونة اذا هي قابلية اي نظام لاستيعاب التغيير و التجاوب معه دون تخطي هوية هذا النظام الاساسية، و قد بذلت مؤخرا جهود لدعم فكرة المدن المرنة و باتت الدراسات الايكولوجية تسعى لتمكين مجمل الانظمة الطبيعية من استعادة الاستقرار عقب تعرضها للمتغيرات المختلفة.

وقد تضمنت طروحات المرونة مستويين لقياس المرونة^{١١} :

المستوى الاول: المرونة الهندسية و التي تتحدد بفكرة مقاومة المتغيرات التي تجتاح النظام .

المستوى الثاني: المرونة الايكولوجية والتي تتحدد بفكرة استيعاب حجم المتغيرات التي تجتاح النظام قبل تغيير بنيته وقد ركزت الطروحات الحضرية المعاصرة في التسعينات من القرن الماضي على المستوى الثاني لقياس المرونة في جوانب التخطيط والتصميم الحضري^{١٢} وتشمل خاصية المرونة الحضرية جملة واسعة من الاساليب التي تمكن من امتصاص الاضطرابات والتكيف معها وتتحد الدراسات الحضرية في

هذا المجال بين الدراسات التي تسعى للقيام بتغيير جذري في شكل التغيير المفاجئ الذي يحدث للمدينة^{١٣} وبين الدراسات التي تركز على فكرة استعادة المدينة بعد التغيير الذي يحدث لها^{١٤} . وقد قدمت بعض الدراسات مفهوما مفصلا للمرونة في المجال الحضري من خلال تقديمها مرونة الشكل الحضري او ما عرف في الادبيات بالشكل الحضري المرن فقد حددت بعض السمات العامة به من خلال الاعتماد على تعريف المرونة (Resilience definition)^{١٥} .



شكل (٢): يوضح مفهوم المرونة ومستويات قياسها

المصدر: الباحثة بالاعتماد على حسين Clark, Wu, Müller,

يتم تحقيق مرونة المعيار من خلال عملية تحليل للمراحل التي يجري على اساسها العمل بالمعيار التخطيطي

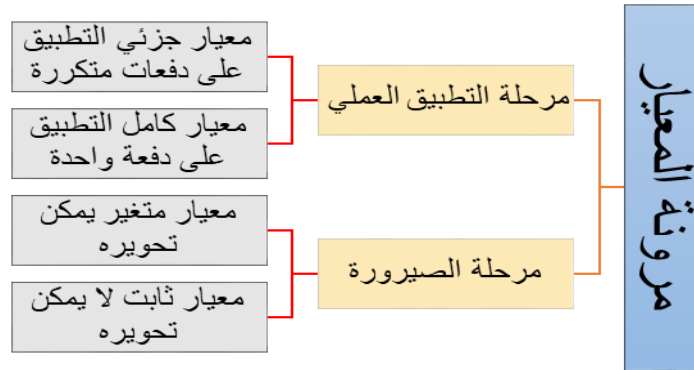
وكما يلي :

اولاً : المرحلة التطبيقية:

ويكمن مفهوم المرونة في هذه المرحلة من الجانب العملي لها، إذ يتم افراز نوعين من المعايير هما: المعيار التخطيطي كامل التطبيق حيث يقتضي هذا النوع من المعايير اجراء التطبيق الفعلي على دفعة واحدة غير متقطعة كما هو الحال في المعايير السكنية المختصة بخدمات البنى التحتية والمعيار التخطيطي جزئي التطبيق والذي يمكن تطبيقه على دفعات متكررة في المعيار المساحي للوحدة السكنية .

ثانيا : مرحلة الصيرورة:

يتعلق مفهوم المرونة في هذه المرحلة بالعوامل المتغيرة زمنيا كالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والديموغرافية وبذلك فإن المرونة المعيارية متحددة باحتمالين الاول المعيار التخطيطي الثابت وهو معيار غير قابل للتحويل في المراحل التخطيطية التالية. والثاني المعيار التخطيطي المتغير وهو معيار يمكن تحويله في المراحل التخطيطية التالية ^{١٦}



شكل (٣): يوضح مراحل تحقيق المرونة في المعيار

المصدر: الباحثة بالاعتماد على عبد الزهرة

وتتضح من فكرة المرونة الحضرية تحقيق احتياجات الافراد و متطلباتهم في البيئة الحضرية كما تكمن اهمية المرونة في المعيار بصورة اعلى مما يتم اعتماده حالياً ففي مراحل تشكيل المعيار المرن يمكننا الاشارة الى ضرورة فرز معيار تخطيطي اضطراري يتم العمل عليه اذا ما تعرضت المدينة الى تغيير في ظروفها السياسية او الاجتماعية او الاقتصادية او الديموغرافية و ذلك بعد مناقشة الوضع الذي دعا الى العمل بهذا المعيار و هي فكرة يتوجب اخذها بنظر الاعتبار في ظل المتغيرات الراهنة محلياً وفي بعض الظروف كالظروف الامنية في المدن لحل الازمات التي تنتجها مجتمعات ما بعد الحروب .

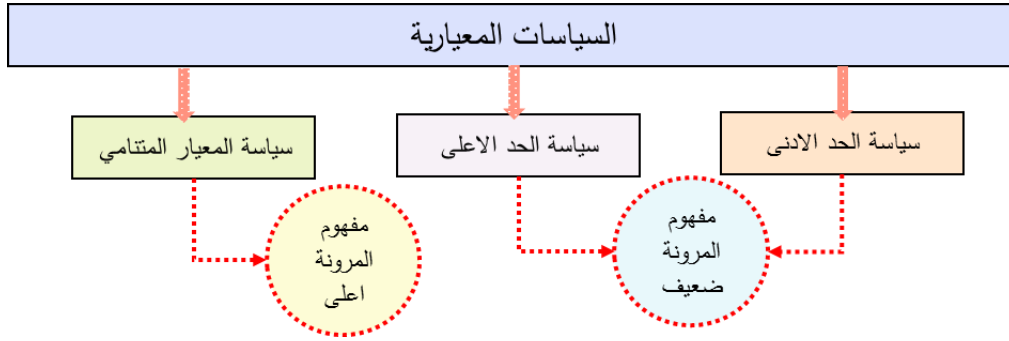
-سياسات المعايير:

تتلخص سياسات المعايير بثلاثة انماط^{١٧}:

١. سياسة معيار الحد الأدنى (السياسة التقليدية) : وهي سياسة تعتمد تلبية الحد الأدنى من الاحتياجات الانسانية عن طريق اصدار قوانين تعتبر كل ما دون هذا الحد غير لائق معياريا للاستعمال الانساني الصحيح .

٢. سياسة معيار الحد الاعلى وهي سياسة تعتمد فترة زمنية معينة هدفها ضمان التوزيع العادل للفضاءات عن طريق تخصيص مساحاتها للفرد الواحد وما يفيض من المساحات يتم توزيعه على الافراد الذين لا يمتلكون تلك الفضاءات.

٣. سياسة المعيار المتنامي : وهي سياسة تجمع بين السياستين السابقتين تهدف الى الوصول الى مؤشرات معيارية مرنة مرتبطة بالجوانب الاقتصادية و الاجتماعية، تتألف من مرحلتين الاولى تكون ضمن الواقع الاقتصادي و الاجتماعي القائم لضمان الحصول على الاحتياجات و بعد تحقيق هذا الهدف تبدأ عملية تحديد لمعايير جديدة ذات مستوى اعلى مما في المرحلة الاولى .



شكل (٤): يوضح السياسات المعيارية المتبعة تخطيطياً

المصدر: الباحثة بالاعتماد على Livingston

تتعلق السياسة المعيارية المتنامية بفكرة تحقيق الاحتياجات و المتطلبات الضرورية للأفراد كمرحلة أولى في تطبيقها تنتقل بعدها الى المرحلة الثانية التي تضمن الوصول الى تحقيق مراحل الرفاهية لأفراد المجتمع . دراسات المعايير التخطيطية في العراق:

قدمت العديد من الدراسات من ستينيات القرن الماضي مقترحات للمعايير التخطيطية تم العمل عليها و تطبيق بعضها كمحددات رسمية متبعة في العملية التخطيطية في العراق بينما شهدت دراسات اخرى تحديد بعض من مقترحاتها و قد تناول البحث الدراسات الرئيسية التي تم اعتمادها من قبل الجهات المعنية لتخطيط المدينة .

-دراسة التصميم الاساس لمدينة بغداد من بول سيرفيس ١٩٧٣م:

تعد هذه الدراسة الاساس في مجمل الدراسات اللاحقة التي تناولت مفهوم المعايير في العراق و التي ما زالت المرجع الرئيسي في عملية اعداد المعايير المحلية و قد اعدتها مؤسسة بول سيرفيس البولندية خلال مرحلتين ، كانت المرحلة الاولى في عام ١٩٦٧م لسنة هدف ١٩٩٠م بينما استحدثت للمرحلة الثانية في

عام ١٩٧٣م لسنة هدف جديدة ٢٠٠٠م ، وقد تطرقت الدراسة الى محاولة تنظيم استعمالات الارض و مناقشة المشاكل البيئية كما حاولت توفير الخدمات العامة بشكل متوازن^{١٨} وقد حققت الدراسة التدرج السكاني ابتداءً من المحلة السكنية وصولاً الى القطاع لتحديد بذلك عدد من المعايير فيما يخص الاسكان ابرزها تحديد مساحات القطع السكنية للسكن المنفرد الأسر من (١٥٠ م^٢ - ٦٠٠ م^٢) مع اقامة سكن متعدد الأسر لإسكان خمُس سكان بغداد (٢٠%) وقد تركزت الاهمية على المحلة السكنية التي تشكل المحور الاساسي للمنطقة السكنية فوضعت الخدمات العامة لها بما يضمن الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية للحياة اليومية مع توفر سهولة الوصول الى مركز المحلة السكنية (المدرسة الابتدائية) بمسافة لا تتجاوز ٣٠٠ م. وبذلك تكون دراسة بول سيرفس الخطوة الاولى والاساسية لمناقشة الجوانب المتعلقة بمفاهيم الاستدامة و اعتماد فكرة سهولة الوصول الى المدرسة الابتدائية كمؤشر ادنى لنجاح تخطيط المحلة السكنية.

-دراسة معايير هيئة التخطيط الاقليمي ١٩٧٧م:

طُرحت هذه الدراسة من قبل هيئة التخطيط والمؤسسة العامة للإسكان وصدرت بشكل جزئين تضمن الاول كل ما يتعلق بمعايير الاسكان الحضري الذي يشمل الوحدة السكنية نفسها بينما تضمن الثاني معايير الخدمات العامة وخصوصاً الخدمات المتعلقة بالجانب السكاني وقد خصصت الدراسة معايير رقمية محددة للمناطق العمرانية^{١٩}.

-دراسة معايير مخطط الاسكان العام في العراق من قبل وزارة الاعمار والاسكان ١٩٨٣م:

تعد هذه الدراسة من أبرز الدراسات التي عُنيت بالمعايير الاسكانية حيث جاءت كتطوير لدراسة هيئة التخطيط الاقليمي في عام ١٩٧٧م نتيجة للزيادة في الكثافة السكانية وتعد أكثر الدراسات تفصيلية في هذا المجال لأنها اعتمدت الاسكان كوحدة سكنية متضمنة مع الارض وخدمات البنى التحتية والفنية فقد تم

تحديد حجم الوحدات السكنية لأربعة مجاميع وفقاً لحجم الاسرة، وقد سعت الدراسة الى ايجاد الحلول المناسبة للعجز السكني وتحقيق السكن اللائق ^{٢٠} .

- الندوة التعريفية لدراسة الانماط والمعايير السكنية في العراق من المؤسسة العامة للإسكان ١٩٨٤م: تناولت هذه الندوة حالة الاسكان في العراق و تلبية احتياجاته و قد حاولت تحديد معيار يمكن اعتماده في الاسكان يعتمد الى تحقيق المستوى اللائق للسكن في مرحلته الاولى بينما يناقش في المراحل اللاحقة من وضعه رفع المستوى الاسكاني مع ضمان وصول جميع الأسر الى المستوى المتحقق في المعيار الاول حيث ناقشت هذه الندوة ثلاثة عوامل هي :

١. الاساليب ومجالات تطبيق المعايير: حيث ارتكزت على نوعين من الاساليب اعتمد الاسلوب الاول على تعديل المعيار والذي يختص بالوحدات السكنية اما الثاني فقد اعتمد على حصر تنفيذ المعيار مع تأجيل عملية تنفيذ بعض المعايير القابلة لذلك في المرحلة الاولى وتنفيذها لاحقاً .

٢. المعايير و كيفية تنفيذها: وقد تضمنت مجمل المعايير الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على تخطيط وتصميم المناطق السكنية .

٣. الترحيل والضوابط القانونية للعملية التنفيذية للمعيار: تقترن عملية ترحيل المعيار بالأسلوب المتبع لتعديله وحصر تنفيذه واعتماد المعيار المتنامي وقد اعتبرت الدراسة ان معدل الاشغال (عدد الاشخاص في الوحدة السكنية) ومبدأ الاضافة البنائية من ابرز المعايير التي يمكن ان تؤثر عليها عملية الترحيل كما تطرقت الى مفهوم المعيار الاساسي الذي يوفر السكن اللائق في مرحلة محددة من عملية وضع وتشكيل المعيار ^{٢١} . وبذلك فقد اتبعت هذه الندوة فكرة تحقيق الاحتياجات الاساسية أولاً من المعيار ثم المحاولة لتحقيق مستوى اعلى في الاسكان .

-دراسة معايير الاسكان الحضري من الهيئة العامة للإسكان ٢٠١٠م:

حددت هذه الدراسة معايير الاسكان الحضري و التي يركز عليها تصميم و تخطيط المجمعات السكنية في العراق و اعتبرت الدراسة ان المعايير هي وسيلة تصميمية و تخطيطية لا يمكنها تفنيد الاهمية الهندسية و الخبرة الفنية كما لا يمكن اعتبارها نهائية فهي بحاجة الى تطوير و مراجعة لتواكب المستجدات العامة فيما يخص هذا المجال .

وقد حاولت الدراسة معالجة كل ما يتعلق بالاسكان كمعايير عامة تختص بالمحلة السكنية والخدمات العامة لها كما وضحت المعايير الخاصة بالمسكن وقد اعتمدت هذه الدراسة على دراسة مخطط الاسكان العام في العراق لعام ١٩٨٣م ولم يجري عليها تغيير ملموس^{٢٢} .

وبذلك فإن الاعتماد المباشر لهذه الدراسة على معايير تم وضعها قبل سبعة عشر عام قد شكل نوع من الاخفاق في تحقيق بعض الخدمات المطلوبة رغم تأكيد هذه الدراسة على ضرورة استحداث المعايير المتبعة -دراسة وزارة الاعمار والاسكان ٢٠١٢م:

تطرقت الدراسة الى مفهوم (تحقيق السكن اللائق) ضمن المعيار التخطيطي القائم لتدعم بذلك مبادئ الاستدامة من جوانبها الرئيسية الجانب الاقتصادي، الجانب الاجتماعي و الجانب البيئي وقد توصلت لجملة من المعايير ابرزها: تحمل الكلفة، توفير المساكن لفئة الدخل المنخفض، الجانب البيئي، الجانب الاجتماعي والثقافي، المتطلبات الصحية، نوع المسكن ، تنوع التخطيط و التصميم. وقد اعتبرت الدراسة ان الاستدامة في تشكيل المعيار لا تتحقق الا اذا تم اتباع المراحل الاربعة المرحلة التخطيطية ، المرحلة التصميمية ، المرحلة التنفيذية ومرحلة الاستخدام حيث اتبعت الدراسة المنهجين التحليلين (buttom up) و (top down) ويعتبر المنهاج الاول منهاجاً لا مركزياً يتم على اساسه وضع المعايير وفق مشاركة جماهيرية اما الثاني هو منهاج مركزي يتم على اساسه وضع المعايير انطلاقاً من الانظمة الاكبر الى الانظمة

الاصغر وهو بذلك يكون اقل واقعية من الاول لأنه لا يضمن مشاركة الافراد المعنيين بالعملية التخطيطية كما هو متبع في المنهاج الاول^{٢٣}.

جدول (١): تحليل لأبرز الافكار الرئيسية للدراسات السابقة

المصدر: الباحثة بالاعتماد على الدراسات السابقة

ت	اسم الدراسة	الافكار الرئيسية
١	دراسة التصميم الاساس لمدينة بغداد من بول سيرفيس ١٩٧٣م	التدرج السكني
		ضمان الجوانب البيئية و الاقتصادية و الاجتماعية
		اعتماد مؤشر سهولة الوصول للمدرسة لنجاح تخطيط المحلة السكنية
٢	دراسة معايير هيئة التخطيط الاقليمي ١٩٧٧م	معايير الاسكان الحضري
		معايير الخدمات العامة
		معايير رقمية محددة للمناطق العمرانية
٣	دراسة معايير مخطط الاسكان العام في العراق من قبل وزارة الاعمار و الاسكان ١٩٨٣م	تحديد حجم الوحدات السكنية الى اربعة مجاميع
		اعطاء حلول للعجز السكني
		تحقيق السكن اللائق

٤	الندوة التعريفية لدراسة الانماط و المعايير السكنية في العراق من المؤسسة العامة للاسكان ١٩٨٤م	الاساليب		تعديل المعيار
				حصر المعيار
٥	دراسة معايير الاسكان الحضري من الهيئة العامة للاسكان ٢٠١٠م	التطوير و المراجعة لمواكبة المستجدات العامة	التنفيذ اعتماداً على المعايير الاقتصادية و الاجتماعية	
			الترحيل	اعتماد اسلوب التعديل او الحصر
				اعتماد المعيار المتنامي
٦	دراسة وزارة الاعمار و الاسكان ٢٠١٢م	تحقيق السكن اللائق من مبادئ الاستدامة	الاستخدام	التخطيط
				التصميم
				التنفيذ
				منهج bottom up
				منهج top down
			التوصل لمجموعة متعددة من المعايير	

-تحليل المرونة في المعايير التخطيطية :

من خلال ما تقدم يتضح ابرز ما جاءت به الدراسات التي عنيت بمعايير التخطيط الحضري في العراق و التي تباينت في نتائجها و تأثير تلك النتائج على المدينة و عليه يتم تحليل مفهوم المرونة في المعايير التي اعتمدها وفقا لمستويات المرونة التي تم طرحها سلفا و كما موضح في الجدول ادناه.

جدول (٢): تحليل مفهوم المرونة في الدراسات السابقة

المصدر: الباحثة

ت	اسم الدراسة	تحليل مفهوم المرونة للمعايير المقترحة فيها
١	دراسة التصميم الاساس لمدينة بغداد من بول سيرفيس ١٩٧٣م	قدمت الدراسة مستوى من بسيط من المرونة الايكولوجية و التي تمثلت باعتمادها مفاهيم الاستدامة الثلاثة و التدرج السكني و لكنه لم يكن واضح بشكل كبير
٢	دراسة معايير هيئة التخطيط الاقليمي ١٩٧٧م	لم تقدم اي مستوى للمرونة حيث اكتفت بمعايير رقمية مجردة
٣	دراسة معايير مخطط الاسكان العام في العراق من قبل وزارة	قدمت مستوى من المرونة الايكولوجية في تحديد حجم الوحدات السكنية كمحاولة متواضعة لحل الازمات السكانية التي كانت تعانيها العملية الاسكانية في البلاد في تلك الفترة

	الاعمار و الاسكان ١٩٨٣م	
٤	الندوة التعريفية لدراسة الانماط و المعايير السكنية في العراق من المؤسسة العامة للاسكان ١٩٨٤م	قدمت مستوى عالي من المرونة الايكولوجية و محاولات واضحة لتعديل المعيار التخطيطي المتبع محليا و لعلها من اكثر الدراسات التي اعتمد فيها مفهوم المرونة ضمن المعيار
٥	دراسة معايير الاسكان الحضري من الهيئة العامة للاسكان ٢٠١٠م	لم تقدم هذه الدراسة مفهوم المرونة بشكل جديد حيث لم يتم اضافة اي تغييرات واضحة على المعيار بل كان يماثل ما طُرح سلفا

٦	دراسة وزارة الاعمار و الاسكان ٢٠١٢م	قدمت مستوى جيد من المرونة الايكولوجية حيث اعتمدت مبادئ الاستدامة المحققة للسكن اللائق و اعتماد بسيط للمشاركة الجماهيرية من خلال نموذج لامركزي (bottom up) يتسم بمشاركة الافراد المعنيين بالعملية التخطيطية مما يحقق بدوره مرونة عالية للمعيار الذي يُراد اعادة صياغته
---	-------------------------------------	---

الاستنتاجات:

يتضح مما سبق ذكره اهمية مفهوم المرونة في المعيار التخطيطي وقابليته لإنتاج عملية تخطيطية مغايرة كما يتضح امكانية هذا المفهوم في تشكيل حلول ومعالجات للمدن وبالأخص المدن التي تواجه مشكلات معينة كارتفاع الكثافة السكانية او الدمار الناجم عن ما تتركه الحروب و آثار الارهاب و قد استنتج البحث ضرورة اللجوء الى السياسة المعيارية المتنامية لما فيها من مرونة فعالة و تقديمها لنطاق اوسع من البدائل والمقترحات كما توصل اليه البحث الى فرز لأبرز واهم الافكار التي قدمتها الدراسات المتبعة رسميا والتي اقترحت فيها المعايير المعتمدة في العراق ليقدم تحليل لمستويات المرونة التي قدمتها كل دراسة على حدة حيث حققت الدراسة الاولى لبول سيرفيس ودراسة وزارة الاسكان لعام ١٩٨٣ مستوى بسيط من المرونة الايكولوجية كانت الاولى متقدمة في كونها اولى الدراسات و باعتبارها الدراسة الام للمعايير في العراق اما الثانية فقد جاءت حل للمشكلة الاسكانية في ذلك الوقت بينما لم تقدم دراسة هيئة التخطيط الاقليمي مستوى من المرونة وفشلت دراسة الاسكان الحضري ٢٠١٠ في تقديم جديد في المعايير الاسكانية بصورة عامة ومفهوم مرونة المعيار بصورة خاصة في حين كان نتاج الندوة التعريفية للمؤسسة العامة للإسكان ١٩٨٤

فعالاً و جديداً على صعيد المعايير التخطيطية ومفهوم المرونة حيث قدمت مستوى من المرونة الايكولوجية وناقشت عدة جوانب مهمة كعملية التطبيق واسلوب الترحيل والحصص بينما كانت دراسة وزارة الاعمار والاسكان ٢٠١٢ دراسة جديدة لمفهوم المرونة اعطت جزء كبير للمجتمع من خلال فكرة وضع المعيار من النظام الاصغر الى النظام الاكبر محققة واقعية اكثر ومرونة اكبر.

وتجدر الاشارة الى ان المعايير المحلية لم تشمل اي مستوى مرونة هندسية فلم يتواجد اي مقاومة للتغيرات التي تطرأ على المدينة ولعل هذا الجانب هو سلاح ذات حدين فبينما نجد ضرورة التكيف مع كل ما هو حاصل الا ان مقاومة المتغيرات مطلوب في العديد من المناسبات كمقاومة المتغيرات التي من شأنها احداث تغييرات جذرية في التقاليد الاجتماعية كما يحدث في سوء توزيع استعمالات الارض الحضرية والتي تجمع بين استعمالين لا ينبغي ان يكونان في مكان واحد اثناء وضع معايير تخطيط الارض الحضرية كظاهرة المقاهي والنوادي الليلية والتي لا يجدر ان تختلط مع الاستعمالات الاخرى .

التوصيات:

من خلال ما وضح في استنتاج البحث من اهمية مفهوم المرونة في المعايير التخطيطية و تحليل مستوياته في المعايير المحلية يوصي البحث بـ :

١. ضرورة اعتماد المعيار المتنامي والذي يمتاز بمرونته عن سياسة الحد الأدنى وسياسة الحد الأعلى.
٢. ضرورة اقرار معيار تخطيطي اضطراري للحيلولة دون تفاقم المشاكل في المدن التي خرجت من الكوارث للتو كما هو الحال في مدينة الموصل كخطوة تمهيدية قبل تحديث المعايير من اجلها للوصول الى مستوى من الخدمات تُقدم للأفراد في تلك المدن ولا يجعلهم دون مستوى الحياة الطبيعية .
٣. ضرورة اعتماد القليل من مستوى المرونة الهندسية لمنع حدوث اختلافات جذرية في تقاليد وعادات مجتمع معين والتأثير السلبي على افراده.

٤. ضرورة ضبط تنفيذ الدولة للتشريعات والقوانين التي تطرحها والتي بدونه لا يمكن نجاح المعيار.

الهوامش:

١ Merriam-Webster Dictionary online

٢ Oxford Advanced Learner's Dictionary, ٢٠١٠, ١٥٠٥

٣ الحصادي ، نجيب ، معيار المعيار ، الدار الجماهيرية للطباعة والتوزيع و الاعلان ، الجمهورية الليبية ، ١٩٩٢ ، ص ١١

٤ غنيم ، عثمان محمد ، معايير التخطيط فلسفتها و انواعها و منهجية اعدادها و تطبيقاتها في مجال التخطيط العمراني ، الطبعة الاولى ، دار صفاء للطباعة و النشر و التوزيع ، ٢٠١١، ص ١

٥ غنيم ، عثمان محمد ، مقدمة في التخطيط التنموي الاقليمي ، دار صفاء للطباعة و النشر و التوزيع ، عمان ، ٢٠٠٥ ، ص ٨١

٦ نجم ، غصون ، نحو بيئة سكنية افضل معايير التخطيط المستدام ، بحث مقدم لجائزة مجلس وزراء الاسكان و التعمير العرب ، بغداد ، العراق ، ٢٠١٦ ، ص ٣

٧ Adelaide , S.Torrens Resilience Institute , 2009

٨ Holling, C. S. "Understanding the complexity of economic social and ecological systems," Ecosystems, 4 , 2001, p. 390- 405

٩ Carmona M, Heath T, Oc T, Tiesdell S ، Public Places Urban Spaces – The Dimensions of Urban Design, Oxford University Press, Oxford، ٢٠٠٣، p.202.

١٠ Walker, B., Salt.D. Resilience Thinking: Sustaining Ecosystems and People in a Changing World. Washington: Island Press.2006

١١ Holling, C. S. "Engineering Resilience versus Ecological Resilience." In P. C. Schulze (ed.), Engineering within Ecological Constraints Washington DC: National Academy Press, ١٩٩٦, pp. 31-44.

١٢ Wu, J.; Wu, T. "Ecological resilience as a foundation for urban design and sustainability". In Resilience in Ecology and Urban Design: Linking Theory and Practice for Sustainable Cities; Pickett, S.T.A., Cadenasso, M.L., McGrath, B. Eds; Springer: New York, NY, USA, ٢٠١٣, pp. 211-229.

١٣ Clark, G., Evans, G. & Nemecek, S. Resilient Cities: Surviving in a New World. ULI Urban Investment Network Report. London: Urban Land Institute, ٢٠١٠.

١٤ Müller, B. , Urban and Regional Resilience: A New Catchword or a Consistent Concept for Research and Practice? In Müller, B. (Ed.), German Annual of Spatial Research and Policy. Berlin Heidelberg: Springer- Verlag, ٢٠١٠.

١٥ حسين ، محمد مهدي ، " اثر الشكل الحضري المرن في مرونة المدينة " ، مجلة الهندسة و التكنولوجيا ، المجلد ٣٤ ، الجزء A ، العدد ١٠ ، ٢٠١٦ ، ص ٤٨٧ .

١٦ بسام ، ٢٠٠٣ كما اقتبس من " عبد الزهرة ، غصون نجم ، "المعايير التخطيطية في التجمع السكني المستدام دراسة تحليلية للمعيار المتنامي " رسالة ماجستير ، كلية الهندسة المعمارية . الجامعة التكنولوجية ، ٢٠١٤ ، ص ١٧ "

١٧ Livingston , Samuel , " A Manual for Setting Standards of Performance on Educational and Occupational Tests" , Educational Testing Service ,USA, 1982

١٨ Ministry of Housing and Construction , "Housing Technical Standards And Codes Of Practice", Iraq , 1973

١٩ وزارة التخطيط ، شركة بول سيرفس ، " اسس ومعايير الاسكان الحضري " ، العراق ، ١٩٧٧ ، ص ٤٨

٢٠ Ministry of Housing and Construction , "Housing Technical Standards and Codes of Practice", Miastoprojekt–Krakow , Iraq , 1983,p.122.

٢١ وزارة الإعمار والإسكان ، "خلاصة الندوة التعريفية لدراسة الأنماط والمعايير السكنية في العراق" ، بغداد ،العراق ، ١٩٨٤ .

٢٢ وزارة الاعمار و الاسكان،"كراس معايير الاسكان الحضري"،هيئة السكن ، بغداد،العراق، ٢٠١٠ ، ص ٤ .

٢٣ Ministry of Construction and Housing , " Building Norms and Standards in Iraq", 2012.

المراجع:

-المراجع العربية:

١. حسين ، محمد مهدي ، " اثر الشكل الحضري المرن في مرونة المدينة " ، مجلة الهندسة و التكنولوجيا ، المجلد ٣٤ ، الجزء A ، العدد ١٠ ، ٢٠١٦ .
٢. الحصادي ، نجيب ، معيار المعيار ، الدار الجماهيرية للطباعة والتوزيع و الاعلان ، الجمهورية الليبية ، ١٩٩٢ .
٣. عبد الزهرة ، غصون نجم ، "المعايير التخطيطية في التجمع السكني المستدام دراسة تحليلية للمعيار المتنامي" رسالة ماجستير ، كلية الهندسة المعمارية . الجامعة التكنولوجية ، ٢٠١٤ .
٤. غنيم ، عثمان محمد ، معايير التخطيط فلسفتها و انواعها و منهجية اعدادها و تطبيقاتها في مجال التخطيط العمراني ، الطبعة الاولى ، دار صفاء للطباعة و النشر و التوزيع ، ٢٠١١ .
٥. غنيم ، عثمان محمد ، مقدمة في التخطيط التنموي الاقليمي ، دار صفاء للطباعة و النشر و التوزيع ، عمان ، ٢٠٠٥ .

٦. نجم ، غصون ، نحو بيئة سكنية افضل معايير التخطيط المستدام ، بحث مقدم لجائزة مجلس وزراء الاسكان و التعمير العرب ، بغداد ، العراق ، ٢٠١٦ .
 ٧. وزارة الاعمار و الاسكان ، "كراس معايير الاسكان الحضري" ، هيئة السكن ، بغداد ، العراق ، ٢٠١٠.
 ٨. وزارة الإعمار والإسكان ، "خلاصة الندوة التعريفية لدراسة الأنماط والمعايير السكنية في العراق" ، بغداد ، العراق ، ١٩٨٤.
 ٩. وزارة التخطيط ، شركة بول سيرفس ، "اسس ومعايير الاسكان الحضري " ، العراق ، ١٩٧٧.
- المراجع الاجنبية :

١. Adelaid , S.Torrens Resilience Institute , 2009 .
٢. Carmona M, Heath T, Oc T, Tiesdell S , Public Places Urban Spaces – The Dimensions of Urban Design, Oxford University Press, Oxford, ٢٠٠٣ .
٣. Clark, G., Evans, G. & Nemecek, S. Resilient Cities:Surviving in a New World. ULI Urban Investment Network Report. London: Urban Land Institute.2010
٤. Holling, C. S. "Engineering Resilience versus Ecological Resilience." In P. C. Schulze (ed.), Engineering within Ecological ConstraintsWashington DC: National Academy Press, 1996.
٥. Holling, C. S. "Understanding the complexity of economic social and ecological systems," Ecosystems, 4, 2001.
٦. Livingston , Samuel , " A Manual for Setting Standards of Performance on Educational and Occupational Tests" , Educational Testing Service ,USA, 1982
٧. Merriam–Webster Dictionary online .
٨. Ministry of Construction and Housing , " Building Norms and Standards in Iraq", 2012.
٩. Ministry of Housing and Construction , "Housing Technical Standards And Codes Of

Practice", Iraq , 1973.

١٠. Ministry of Housing and Construction , "Housing Technical Standards and Codes of Practice", Miastoprojekt-Krakow , Iraq , 1983.

١١. Müller, B. , Urban and Regional Resilience: A New Catchword or a Consistent Concept for Research and Practice? In Müller, B. (Ed.), German Annual of Spatial Research and Policy. Berlin Heidelberg: Springer- Verlag.2010

١٢. Oxford Advanced Learner's Dictionary,2010 .

Walker, B., Salt.D. Resilience Thinking: Sustaining Ecosystems and People in a Changing World. Washington: Island Press.2006

١٣. Wu, J.; Wu, T. "Ecological resilience as a foundation for urban design and sustainability".In Resilience in Ecology and Urban Design: Linking Theory and Practice for Sustainable Cities;Pickett, S.T.A., Cadenasso, M.L., McGrath, B. Eds; Springer:New York, NY, USA, 2013.